أمسية العمارة والتراث

المهرجان الوطنى للتراث والثقافة

تأثير التراث فى مستقبل العمران

١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م

د / عبد الباقى إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تأثير التراث فى مستقبل العمران

تأثر العمران لدى معظم الشعوب بدرجات مختلفة نتيجة لفكر النهضة الحديثة فى أوربا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . خاصة الدعوة إلى قطع الصلة بالماضى بدعوى أن التراث يكبل المستقبل بالسلبيات ويحرم المجتمع من الإبداع . مع أن الإبداع عمل نادر وفى معظم الحالات هو نتيجة لتغير المؤثرات . أما معظم الأعمال التى تصنف على أنها حديثة فهى ليست إلا تقليدياً متواضعاً لأعمال سابقة ، وفى أفضل حالاتها تكون تقليداً مستوحى من أنظمة أو فنون أخرى كإستلهام الأشكال العضوية ، أو البيئات الطبيعية لكائنات أخرى كبيوت العنكبوت أو بيوت الزنابير .

إن التغيير الشكلى أو السطحى كما يفضله معظم النقاد الحديثين ليس ميزة فى حد ذاته ، وإنما هو مطلوب عندما يكون نتاجا واعياً لتقويم ما هو معروف وتقديم مزايا جديدة فى الأداء . نتيجة لذلك فقدت المميزات والعبر التى يمثلها التراث من جهة ، وظهرت سلبيات ومشاكل جديدة لم تكن معروفة من جهة أخرى . إذا كان لردة الفعل الرافضة فى أوربا ما يبررها فى ذلك الوقت ، نتيجة للنظرة الضيقة والجامدة لمفهوم التراث وإقتصاره على الطرز الكلاسيكية ، فإن من الواضح الآن أنه لم يكن لها مبرر لدى معظم الشعوب الأخرى ، التى لم تكن تعانى من تلك المشكلة .

وإذا كانت بعض الفنون تستطيع أن تبتعد عن التراث لكونها نهاية فى حد ذاتها ، فإن التصميم العمرانى والمعمارى كفنون تطبيقية لا تستطيع التقدم دون تراث . وقد أدى ذلك الإبتعاد عن التراث إلى ظهور أجيال جديدة فى المجتمع ومنهم المهنيين ، لم تتح لها فرصة التعرف على البيئة التى عايشتها الأجيال السابقة . وبالتالى غير قادرين على المقارنة.

للتعرف على أهمية التراث لابد لنا من النظر إلى التاريخ الحديث للتقدم العلمى فى العلوم والتقنية حيث يتضح أنه لايمكن أن يكون هناك تقدم فى أى مجال من المجالات إلا بالإبتعاد على أساس ثابت (تراث) ، يكون مجهود اليوم إستمراراً له . ولنا أن نتخيل حال العلوم الطبيعية والتقنية اليوم إذا نبذت مبادئ الحروف الهجائية أو الأرقام العشرية أو الثنائية مثلا . وأصبح العلماء يبتكرون مبادئ جديدة بديلة كل عدة أعوام . إن تشكيل البيئة المبنية يتطلب توظيف الإبداع والمهارات الفردية لإيجاد حلول شاملة تراعى الظروف الثقافية والإجتماعية والنفسية لأفراد المجتمع ، وإمكاناته المالية والطبيعية ضمن حدود المقدرة والمعرفة البشرية لذلك المجتمع . وهنا تكمن أهمية التراث ، فهو نتاج للإنتخاب المستمر من المجتمع للإبداعات الفردية فى المواءمة بين التطلعات والإمكانات حسب الظروف المحلية . فإذا كانت الأعمال المبتكرة نادرة ، ونحن فى كل الأحوال مقلدين ، فالأولى أن نقلد ماثبت بالتجربة صلاحيته وملاءمته.

تتأرجح نظرات معظم المؤسسات الحديثة إلى التراث . بين النظرة الوجدانية التى تود إستمرارية مظهره وبين النظرة العملية الرافضة للتعامل معه بحجة قصوره عن تأدية المتطلبات الحديثة . وبينها بعض المجهودات فى المحافظة عليه كآثار أو مناطق سياحية ، إضافة إلى المجهودات الفردية فى التنظير على مستويات مختلفة . مايود الكاتب طرحه هنا هو محاولة لتصنيف تلك المجهودات التى قام بها أساتذة أجلاء سبقونا وآخرون مازالو بيننا ، إضافة إلى العديد من المؤسسات العامة والخاصة التى قامت وتقوم بمجهودات مختلفة من محافظة وإحياء للتراث .

هذا الطرح من منظور تطبيقى بهدف تفهم التراث العمرانى والمعمارى فى المناطق المتأثرة بحضارة المسلمين بطريقة تسهل تضافر الجهود للمحافظة عليه وإعادة ربط المجهودات اليومية به للإستفادة من قيمة المتعددة . وقد إستعار الكاتب منظور الطبقات من علماء الآثار للإيحاء عن مدى وضوح المنظور وطبيعة المجهودات المطلوبة للوصول إليه . لذلك يمكن النظر إلى تأثير التراث فى مستقبل العمران فى أربع طبقات هى :

١. التراث كمقتنيات ، من مدن ومبان أو بقايا منها أو وثائق هى فى حد ذاتها ثروة كبيرة لا تعوض
٢. التراث كتقنيات من نماذج أو حلول ، قابل للتطبيق أو التحوير أو التطوير لحل المشاكل الحالية
٣. التراث كمؤسسات تتحكم إجراءتها والتفاعل بينها فى إنتاج البيئة العمرانية
٤. التراث كقيم للأفراد وعلاقات تتحكم فى التعاملات ، تؤثر فى جودة الأعمال التى تظهر فى البيئة

١) التراث كمقتنيات :

المدن القديمة والحدائق والمبانى أو حتى بقايا تلك المبانى القابلة للتحريك كالأخشاب المشغولة أو الأحجار المنحوتة وماشابه من الأعمال الفنية ذات القيمة المتحفية هى أول طبقة من طبقات التراث كمادة فعلية ظاهرة ورثناها عن الأجيال السابقة .

بدأت أهمية الطبقة من التراث تظهر للكثير من الدول ، وأعداد المتخصصين العاملين على المحافظة عليها يتزايد إلا أن الكثير من هذا التراث مازال يختفى تدريجياً خاصة لدى الدول غير السياحية تحت ضغوط التنمية العمرانية والجهل بقيمة وإمكانية المحافظة عليه . تكمن أهمية التراث كمادة فعلية فى قيمه المتعددة . فهو قليل ونادر حيث يمثل نسبة ضئيلة من البيئة المبنية ، وهو يزداد ندرة نظراً للنمو العمرانى ونسبة الفاقد منه ، وهو مهم كمرجع أساسى لتفهم التراث والإستفادة منه فى الأعمال الحاضرة .

١/١ التراث كمدن :

تتميز المدن القديمة بأن قيمتها لا تقدر لدرجة أن مجموعة من تلك المدن مثل فاس وصنعاء أصبحت على قائمة التراث العالمى لمنظمة اليونسكو . نظراً لأن المدن القديمة تحافظ على النظام المتكامل للعلاقة بين الإنسان وقيمه وبيئته وإمكاناته وتمثل حلولاً متميزة لتلك العلاقات التى فشلت المدن الجديدة فى تحقيقها ، فإنها تمثل مرجعاً مهما للتعرف على إمكانات تصحيح المسار . إن الضغط الذى تتعرض له المدن القديمة يتطلب تطوير وتبادل المعارف عن أفضل السبل للمحافظة على تلك المدن .

١/٢ التراث كمبان وحدائق :

إذا كانت معظم المدن القديمة قد إندثرت فإنه لايزال هناك العديد من المبانى والحدائق التى بقيت . وإن كانت هى أيضاً تتناقص يومياً ، خاصة غير المشهور منها . تلك المبانى هى من الندرة بحيث تستحق المحافظة عليها إقتصادياً ، إضافة إلى أهميتها كنماذج يمكن تطبيقها أو تحويرها ، وهى أيضاً ضرورية للدراسات التحليلية للمؤثرات المختلفة على البيئة . المطلوب هو تطوير وتبادل معارفنا عن أفضل الأساليب لإعادة توظيف تلك المبانى وأساليب ترميمها وصيانتها وتحديث خدماتها لتناسب العصر، وكذلك دراسة أدائها البيئى .

٣/١ التراث كفنون :

بدأت المتاحف العامة والخاصة عملية المحافظة على أجزاء من المبانى كالمنحوتات والأخشاب والزخارف كعناصر متحفية . إلا أنها من الأهمية والتنوع بحيث تستحق إعادة الإستخدام فى المبانى والأماكن العامة الجديدة . وقد طبقت فى حالات مختلفة أعطت فيها تلك المنقولة قيمة عالية لتلك المنشآت الجديدة . والمطلوب هو تطوير معارفنا وأساليب إعادة إستخدام العناصر القديمة فى المبانى الجديدة .

٢) التراث كتقنيات :

الطبقة الثانية من التراث هى التقنيات كنماذج وحلول عمرانية ومعمارية إستجابت للظروف المناخية ومواد البناء وأساليب المعيشة المختلفة والتى مازلنا نجد فيها أمثلة قابلة للتطبيق أو التحوير كحلول ناجحة لمشاكل قائمة . فإن الهيكل التخطيطى للمدينة القديمة هو هيكل يتفوق كثيرا على ماهو موجود الآن من حلول لا تراعى القيم الإنسانية وكذلك فإن المبانى التراثية عند تحليلها بمنظور شامل نجد إنها فى كثير من الحالات أكثر إستجابة للمتطلبات الحديثة من كثير من المبانى الحديثة . كما أنه وبعد سنوات طويلة من البحث عن أساليب إنشائية حديثة نجد أن إستخدام الأقواس والأقبية والقباب وإستخدام المواد المحلية هو إستراتيجية قابلة للتطبيق ولها مردود إقتصادى فى هذه الأيام وأن المعالجات المناخية والتراثية التى تعتمد على معرفة بطبيعة التبادل والتفاعل بين المناخ وعناصر المبنى كماهو فى إستخدام الملاقف وطريقة تكوين المنازل بحيث يقدم حلولا متفوقة بأقل قدر ممكن من إستخدام الطاقة . ونحن اليوم ما زلنا نجد فى تلك الحلول إختيارات عملية مناسبة يمكن إعادة إستخدامها وتحويرها لتحقق متطلباتنا الحديثة فى أداء المبانى .

١/٢ التراث كنماذج :

إن أهمية البيئات القديمة كمدن ومبان تكمن فى أنها تقدم نماذج متطورة فحصت على مر الزمن وتمكنت من البقاء . وإذا كانت الإتجاهات الحديثة تبحث عن التجديد مع مايجلبه التجديد من مشاكل غير متوقعة ، فإن وجود التراث ، كنماذج منهم للمقارنة واختيار الأقدر على البقاء . ونحن بحاجة إلى تطوير قدراتنا فى النظر إلى التراث كنماذج بدرجات مختلفة من التجريد فى الكل أو فى الأجزاء بحيث نبتعد عن المنظور التشكيلى الضيق للتراث .

٢/٢ التراث كتقنيات إنشائية وبيئية :

حارب المهندسون والأكاديميون حسن فتحى رحمه الله عندما طالب بالإستفادة من تقنيات البناء بالطين فى مصر وقدم أمثلة لذلك قبل أكثر من أربعين عاماً . واليوم نجد عظم الخسارة التى منيت بها المهنة نتيجة لذلك .

فالتقنيات التراثية سواء فى البناء بالطين أو استخدام العقود والأقبية والقباب وكذلك تقنيات التهوية الطبيعية تمثل تقنيات متفوقة عن التقنيات الدارجة حالياً للمبانى الخرسانية والمكيفة صناعياً وأكثر قدرة على البقاء . إن ما نحتاجه الآن هو إعادة النظر فى البرامج الدراسية والأنظمة البلدية بحيث يمكن دراسة والإستفادة من الحلول التراثية إستفادة حديثة .

٣/٢ التراث كأنساق هندسية :

تميز التراث الإسلامى بتطور الأنساق التشكيلية (الهندسية) الكلاسيكية المنتظمة والشعبية العفوية . إنعكس هذا التطور على تشكيل الكتل والفراغات فى المبانى والتشكيل الإنشائى للعقود والأقبية والقباب والمقرنصات والحوائط والأسقف وفى تشكيل عناصر الفتحات كالأبواب والنوافذ وكذلك فى تغطيات الحوائط والأرضيات والسقوف والأسطح كما فى أعمال الزليج والأحجار والأخشاب والزخارف الجصية . تمثل هذه الأنساق مصدراً مهماً للمهنيين اليوم لتفهم العلاقات الفراغية للأشكال .

وماهو مطلوب منا هو دراسة وتفهم تلك الأسس وإعادة صياغتها للإستفادة منها فى الأعمال الجديدة .

٣) التراث كمؤسسات :

الطبقة الثالثة هى التراث كمؤسسات . مشاكل العمران الحديث نتجت من إختفاء المؤسسات التقليدية كالقضاء والحسبة والمشايخ الحرفية وظهرت المؤسسات الحديثة كالجامعات والبلديات والمقاولين دون إى مرحلة إنتقالية .

هذه المؤسسات الحديثة بدأت كصورة منقولة من أوروبا وأمريكا . وبالتالى فإن التطلعات والحلول كانت لمشاكل مفترضة من تلك المؤسسات ولم تكن غالباً تخص البيئة المحلية ، بل كونت مشاكل جديدة فيها . فالنظر الى التراث كمقتنيات وتقنيات فقط يكون قاصرا إذا أغفلت المؤسسات التى أنتجت ذلك التراث كالمجموعات الحرفية والحسبة والقضاء . تفهمنا لطبيعة المؤسسات وإجراءاتها والتفاعل بينها يوضح لنا كيف أنشئت تلك البيئة وكيف يمكن إعادة تشكيلها .

فالإجراءات التى يتبعها القاضى فى حل الإشكالات بين السكان والحرفيين قد توضح وجوه الإختلاف والتشابه وأسباب الظواهر رغم أنها تتبع تشريعاً واحداً .

وكذلك فإن دراسة تأثير المحتسب كسلطة تنفيذية وممارساً فى إدراة المدينة والفراغ العام ، يساعد على تفهم كيف أثر أسلوب تطبيق التشريعات على البيئة . توضح الدراسات للعلاقات بين المجموعات المهنية كالبنائين والصناع وجود نظام حياة متكامل بين تلك الفئات يشمل التدريب والترخيص والمحافظة .

٤) التراث كقيم :

الطبقة الرابعة من طبقات التراث هى النظر للتراث كقيم وعلاقات تتحكم فى النشاطات التى تنتج منها البيئة العمرانية والمعمارية .

١/٤ أثر التشريعات فى التراث :

ظهرت أهمية النظر إلى التشريع فى التراث كمؤثر أساسى فى تشكيل البيئة العمرانية . ومن الأعمال والدراسات التى صدرت مؤخراً والتى توضح أن التشريع كان له دور كبير فى تشكيل البيئة . وأنها لم تكن نتيجة لأفكار تشكيلية بقدر ما هى إستجابة لتلك التشريعات التى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع وتحدد حقوقهم . فمثلاً منظور التشريع لحقوق إستخدام الفراغ العام بأنه لا ضرر ولاضرار نتج عنه مرونة كبيرة فى تشكيل وتفاعل البيئة العمرانية التقليدية وتصحيحاً لأية مسارات لم تكن ملائمة فى وقت من الأوقات بحيث أصبحت البيئة المحلية بمقياس إنسانى وملائم للنشاطات المختلفة فى ذلك المجتمع . وكذلك حماية حقوق الجوار نتج عنها مبان ذات صيغ مختلفة تحترم حقوق الجوار .

٢/٤ أثر القيم الدينية والإجتماعية فى التراث :

أثر التراث الفكرى على تنظيم متطلبات أفراد المجتمع وعلى ظهور فئات من المبانى والمحافظة عليها وتحديد فلسفات المظهر العمرانى والمعمارى فأهمية الصدقة الجارية فى التراث نتج عنها ظهور الأوقاف على الوظائف التى يحتاجها المجتمع . فأشيقر مثلاً بلدة صغيرة فى وسط الجزيرة العربية ، قامت فيها الأوقاف بالصرف على الإحتياجات العامة للمدينة كالمسجد وصيانة الآبار والجسور وبيت ضيوف البلدة وحتى الحيوانات الضالة كما أن الحث على التواضع نتج عنه أن إبتعدت المبانى عن البذخ فى المظهر الخارجى إلى تكوين جنه داخلية .

٣/٤ أثر القيم فى التراث على الأفراد :

أثر التراث كقيم وأخلاقيات على أصحاب المهنة ، فالإخلاص والإحسان كقيم تأصلت فى أفراد المجتمع العامل من مهندسين وحرفيين ، جعلت من أعمال الحرفيين والمهندسين أعمالاً مخلصة فى محاولتها لتحقيق الأفضل ، دون الحاجة إلى الرقابة والمحاكمة من أفراد خارجيين . إذا قورنت هذه المبادئ بالأساليب الحديثة التى إستعاضت عن الرقابة الداخلية من الفرد على عمله بالرقابة الخارجية ، بإبتعاد العقود والشروط المعتمدة كأساس لتقويم مدى إلتزام المقاولين أو المهندسين بما هو مطلوب .

خاتمة

إذا وسعت النظرة إلى التراث من مجرد آثار وطرز تشكيلية كلاسيكية ، إلى نظرة واسعة تشمل الكلاسيكى والشعبى وتشمل إمكانات الإستفادة مما هو قائم منه وتشمل نماذجه وإنساقه وتشمل المؤسسات التى أنتجته وتشمل القيم التى إرتبطت بها . فإن التراث سيصبح مصدراً للأجيال الحالية والقادمة يساعدها على إستعادة القيم الإنسانية فى بيئتها وجعلها أكثر قدرة على البقاء .

المملكة العربية السعودية

وزارة الأشغال العامة والإسكان

أمسية : العمارة الإسلامية والتراث

التاريخ : ١٤١٧/١٠/٣٠ هـ

الموافق : ١٩٩٧/٣/٩ م

العمران والبنيان

عند المسلمين

فى المغرب الأقصى

الدكتور العربى بو عياد

بسم الله الرحمن الرحيم

العمران والبنيان عند المسلمين

فى المغرب الأقصى

مقدمة :

لم يكن التوسع المدنى الأصيل الذى عرفة المغرب عبر أطوار تاريخه عموماً وخلال الحقبة الإسلامية بوجه خاص وليد الصدفة ، وإنما كان إنعكاساً مباشراً لتمدن المجتمع المغربى وما خلفه من خبرة فى إنشاء المدن ، قامت على مبادئ وأحوال عمرانية وبنيانية مستلهمة من الشريعة الإسلامية بوجه عام . وقد تأسست هذه المدن على مراحل ثلاث :

- اتسمت المرحلة الأولى بانتشار المدن التى أنشأتها القبائل بعد إسلامها ، مع تكييف المراكز الحضرية السابقة للفتح الإسلامى لمتطلبات الحياة الإسلامية .
- وظهرت فى المرحلة الثانية مدن أنشأتها الدول التى تعاقبت على حكم المغرب منذ الفتح الإسلامى إلى الفترة الإستعمارية : فلقد تشكلت هذه المدن بالكيفية التى تلبى رغبات سكانها وتستجيب لأسلوب عيشهم ، فعكست بالضرورة المبادئ المؤطرة لسلوكاتهم الإجتماعية والمجالية . وقامت هذه المدن على هدى الإسلام الذى يكون تصورات المجتمع ويؤطر مؤسساته إنطلاقاً من مجموعة من القواعد والمبادئ والأحكام ، أهمها حرمة البيوت وحسن الجوار ودفع الضرر والقصد .
- وجاءت الفترة الثالثة إنعكاساً للتوسع الإستعمارى الغربى وما رافقه من تخريب البنية الإقتصادية المحلية وخلخلة شبكة العلاقات الإجتماعية ، أو تفكيك مهول للفراغ العمرانى الأصيل وما نجم عنه من توسع مفرط للمدن ، أدى إلى أزمة حضرية وإجتماعية شاملة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المغرب .

وبالجملة ، فإن المدن الأصلية بالمغرب تعد نموذجاً تتضح من خلاله أهمية منهج شامل يجسد أنماطاً من السلوك والوعى لدى ساكنيها . لهذا نرى أهمية وضع المعالم الكبرى لفكر عمرانى وبنيانى يمكن من إنتاج نسيج حضرى وقروى أصيل ومعاصر ، ونكون بهذا العمل قد حددنا الإطار المفاهيمى إنطلاقاً من " ***النموذج المرجعى*** " ، الذى سيتم توضيحه لاحقاً ، الإطار الذى نفتح من خلاله آفاق برنامج مستقبلى بإذن الله .

١. تحديد مفهومى العمران والبنيان :

فما هو العمران ؟ وما هو البنيان ؟

إن التعريف بأى علم يتم عبر تحديد موضوعه ومصطلحاته مع إبراز أهدافه ووسائله ، وهذا ما سوف ننهجه فى تحديد هذين المفهومين .

- **فالعمران** : هو الأجتماع الإنسانى الضرورى لتبادل المصالح بين الناس ليكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم ومن استخلافهم إياهم . وما إنشاء المدن إلا تعبير عن هذه الحقيقة كما يتضح ذلك بالنسبة للمغرب من دعاء إدريس الثانى مؤسسة مدينة فاس حين قال :

" اللهم إنك تعلم إننى ما أردت ببناء هذه المدينة مباهاة ولا مفاخرة ولا رياءً ولا سمعةً ولا مكابرةً. وإنما أردت أن تعد بها، ويتلى بها كتابك ، وتقام بها حدودك وشرائع دينك وسنة نبيك ما بقيت الدنيا . اللهم وفق سكانها وقطانها للخير ، وأعنهم عليه ، واكفهم مؤونة أعدائهم ، وأدرر عليهم الأرزاق ، وأغمد عنهم سيف الفتنة والشقاق إنك على كل شئ قدير " .

واعتباراً لأهداف العمران الحضرى وغاياته ، فإنه يستند إلى قواعد تضبط تطوره وتشكل ركائز نظامه التدبيرى استناداً إلى أحوال أربع : جلب المصالح ، ودفع المضار ، وتسهيل المرافق ، وتدبير المجال .

- **وأما بالنسبة للبنيان** : فالجدير بالملاحظة أن مصطلح " الهندسة المعمارية " الشائع اليوم ، القائم على أصول ثلاثة وهى الوظيفة والمتانة والجمال ، لا يستوعب الأسس النظرية للبنيان الأصيل من أجل ذلك سوف نعمل من خلال تحديد مفهوم " البنيان " على إرساء دعائم مصطلح يعبر عن علم فن البناء الذى قامت به حركة البنيان فى دار الإسلام – أو ما يسمى بالعالم الإسلامى –، ذلك بأن هذا المصطلح يمكن من إيجاد فراغ عمرانى ييسر عبادة الله عز وجل فى مفهومها الشامل وهو من ثم عبارة عن فقه نوازل حركة البناء لتلبية رغبات الإنسان وحاجياته فى إطار من تصوره ومعتقداته ضمن منظور بيئى وواقع معين .

وعليه ، فإن أهداف البنيان هى تحقيق مقاصد الشريعة وقواعدها وأحكامها فى المجتمع العمرانى ، وتنبع أهمية هذا التحليل الكلى للمدينة من كونها تعيننا فى قراءة الأشكال المعمارية التى تتخذها البنايات المختلفة .

٢. المنطلقات الشرعية التى تحكم العمران والبنيان :

وبعد أن تم تحديد هذين المفهومين لنتطرق إلى المنطلقات الشرعية التى تحكم هذا المجال من مقاصد وأصول وقواعد ومبادئ وأحكام .

أ- المقاصد :

- تشكل مقاصد الشريعة الإسلامية إطاراً من الضوابط التى تحكم النشاطات الإنسانية المختلفة ، وتحقق التوازن العام لجميع أشكالها ، وترسم المجال الذى يسمح للإنسان المسلم بالتحرك فيه ، بما فى ذلك حركية العمران والبنيان الأصليين :

فبالنسبة لحفظ الدين : أقيمت القلاع والحصون والخنادق ، وصنفت ضمن البناء والواجب شرعاً لحماية بيضة الإسلام ، حتى تتم استعدادات المسلمين وتدريباتهم ، وصممت ميادين وساحات خارج أسوار المدن ، إضافة إلى المساجد التى يرتادها عامة المسلمين لتلقى أصول الدين ومبادئه ولإقامة شعائره .

وبالنسبة لحفظ النفس : أقيمت المساكن لوقايتها من حر الصيف وبرد الشتاء ، وأنشأت المستشفيات والصيدليات لعلاجها فى حالة المرض .

وحفاظاً على العقل : حرمت إقامة الحانات وأوكار بيع المخدرات ووجهت العناية لتلقى العلم بالمدارس والجامعات التى انتصبت فيها الكراسى العلمية فى شتى التخصصات ، فقامت حولها حلقات دراسية وأبحاث علمية ومساجلات فكرية .

ولحفظ النسل وصيانته : حظرت دور الدعارة والبغاء وشرع الزواج تكثيراً لسواد المسلمين .

ولحفظ المال : أقر الإسلام النشاط التجارى ، فقامت له أسواق بإختلاف أنواعها ، وحرمت المعاملات الربوية ومؤسساتها ..

ب- الأصول والقواعد :

- **الأصول** : تضمن القرآن الكريم والسنة توجيهات عامة هى بمثابة الأصول المعتمدة فى عملية العمران والبنيان . فقد وردت فى الآية ١٠٩ من سورة التوبة مثلاً إشارة إلى التقوى ، هى بمثابة المنطلق الأساس للعملية التعميرية برمتها . قال تعالى (أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير ، أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به فى نار جهنم والله لا يهدى القوم الظالمين) .

كما تضمنت كتب السنة المشرفة أحاديث مفصلة تعرضت لمظاهر التنظيم العمانى عموماً دون إغفال التوجيهات الخاصة بالبنيان . ذلك بأن المشتغل فى هذا الميدان كيف ما كان مستوى تدخله ، إنما يشكل مجالاً حيوياً ويحدد فلسفة للحياة .

- **القواعد** : تضمنت القواعد الفقهية عموماً والمتصلة منها بالضرر على وجه خاص ، مجموعة من الضوابط التى تحكم سلوك المسلمين فى المدينة عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " **لا ضرر ولا ضرار** " ، كقاعدة : " **الضرر لايزال بمثله** " ، وكقاعدة " **العادة محكمة** " ، " **والتابع تابع** " ، و " **لا يجوز لأحد أن يتصرف فى ملك الغير بلا إذن** "، و " **والتصرف على الرعية منوط بالمصلحة** " ...

ت- المبادئ :

تحكم العمران والبنيان مبادئ أربعة هى : حرمة المنازل ، وحسن الجوار ، ونفى الضرر ، وما اصطلحنا عليه بمبدئ (القصد) وهو الغاية الوظيفية من تنظيم الفراغ العمرانى .

وقد تقدم الحديث عن مبدأ نفى الضرر فى القواعد السالفة الذكر . ***أما مبدأ الحرمة*** فإنه يقوم على احترام الخصوصية داخل المنزل ، وتأمين الوقار بين المنازل وكذلك بين الأحياء السكنية ومجالات النشاط التجارى ، وهذا ما تضمنته آيات الأستئذان من سورة النور سواء تعلق الأمر بالمجال الداخلى " البنيان " أو الخارجى " العمران ". وعند تحليل الدار الأصلية ، نجد أنها مصممة بشكل يقسم الفراغ العمرانى إلى مستويات ثلاثة :

- مستوى الأستعمال الخاص .
- مستوى الأستعمال المشترك أو الإنتقالى .
- مستوى الأستعمال الشائع أو العام .

وهكذا يتميز العمران الأصيل بتدرج الفراغ العمرانى بحيث يتم الأنتقال من الفراغ العمرانى العام إلى الخاص عبر الفراغ العمرانى الإنتقالى بصفة تدريجية ، فهو بمثابة صلة وصل بين الفراغين إن على المستوى العقارى أو على مستوى الأستعمال .

فمبدأ الحرمة إذن لا يعنى الإنغلاق المطلق ، وإنما مكن من إقامة توازن بين المستويين الشائع والخاص ، ومن أجل هذا منع فتح الدكاكين فى الأزقة غير النافذة (الدروب) ، وأمام أبواب المنازل وفى الطرق الضيقة ، كما منع فى الوقت ذاته فتح أبواب البيوت على الشوارع النافذة أمام الدكاكين والأسواق .

وأما مبدأ حسن الجوار ، فهو نوعان : رأسى وجانبى . فالرأسى اصطلح عليه بحق التعلى فى البناء المكون من طابقين فأكثر يقتسم ملكيته أكثر من شخص ، ويكون لصاحب العلو حق القرار على السفل ، كما يكون لصاحب السفل ملك السقف . وبحكم قوة هذا الجوار لتعلق كل من الملكين بالآخر ، وجبت مراعاة كل منهما بحقوق الآخر عند تصرفه بملكه حتى لا يضر جاره . والنوع الثانى وهو جانبى ، يقيد حق التصرف بالملك بعدم الإضرار وإن لم يقصد الضرر .

أما مبدأ القصد فهو الذى يحدد الغاية من إنشاء أى فراغ عمرانى ، وخاصة بالنسبة للمسالك والطرقات داخل الأسوار ، فلا وجود مبدئياً لساحة دون وظيفة أساسية يمكن أن تلحق بها وظائف أخرى كساحات المساجد والأسواق والفنادق .. عملاً بتوجيه النبى صلى الله عليه وسلم الذى قال : " **إياكم والجلوس فى الطرقات ، قالوا : يارسول الله ما لنا من مجالسنا بُد ، نتحدث فيها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه ، قالوا : وما حق الطريق يارسول الله ؟ قال : غض البصر وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر** "

٣. الوسائل والمؤسسات التى تؤطر نظام التدبير العمرانى والبنيانى :

أ- الوسائل :

يتضح من قراءة كتابى " أحكام البنيان" لابن الرامى " و " نفى الضرر " للتطيلى ، كيف وجهت الأحكام استغلال الأراضى للبناء ، واستغلال العقار ، وعملية التصرف فيه بيعاً وشراءاً ، وكيفية تقسيمه . كما ضبطت مواصفات مواد البناء ، حيث بينت طرق صنعها والشروط التى يجب توفرها فيها ، ونظمت عملية التعاقد على البناء بين الراغبين فيه وبين أهل الصنعة من البنائين .

وتطرقت أيضاً لتوظيف الأموال فى البناء ، فحددت موارده وأوجه صرفه وكيفية تمويل المشاريع . فمن الوسائل :

- **الأرض** : حيث وضعت شروط ومعايير دقيقة لاختيار المواقع الصالحة لإنشاء المدن ، تأخذ بعين الأعتبار معطيات الميدان التضارسية منها والجيولوجية والمناخية التى يتعين مراعاتها فى تحديد الموقع والموضع وكذا فى جلب المنفعة ودفع المضرة . ونظراً لما للعقار من خصوصية فى الإسلام بوصفه معطاً هاما فى عملية البناء ، فإنها لابد من التمييز بين أراضى الصلح وأراضى الخراج والصوافى والأراضى الموات ، إلى جانب الملكية الخاصة وتشعباتها وما يتصل بالمصلحة العامة تبعاً لوظيفتها الأجتماعية ، سواء تعلق الأمر بالأستعمال أو بالأكتساب .

- **التمويل** : منعت أحكام الفقه مثلاً بناء المساجد من الأموال المغصوبة والأموال الربوية وتعتبر مراعاة الأولويات قاعدة من القواعد المقررة فى نظام التدبير الأصيل ، حيث يسرى مفعولها على الموازنة بين المشاريع وتقويم الضرورى منها على غيره . فأهل كل مدينة أولى بفائض دخلها ، والمشاريع المحققة للأهداف والمصالح الأجتماعية الداخلة فى دائرتى الضروريات والحاجيات مقدمة على غيرها من الترفيهات .. وهكذا .

- **وسائل الإنجاز** : تشكل المجاعلة والمؤاجرة أهم أشكال التعاقد الفقهى على البناء . وتجدر الإشارة إلى أن ما استجد من أنواع العقود وصور الشركات ينبغى أن يتلافى الخروج على الشرع ، خاصة فيما يتصل بمنح الحقوق لأصحابها ، بما فى ذلك حقوق العمال .

- **الشكل ومواد البناء** : إن أهم المنطلقات التى تحكم الشكل فى العمران والبنيان البساطة والأبتعاد عن التبذير انطلاقاً من مبدأ الوسطية فى الإنفاق بوجه عام . قال تعالى (**أتبنون بكل ريع آية تعبثون ، وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون**) وقال سبحانه : (**وتنحتون من الجبال بيوتاً فرهين**). إلا أن هذه البساطة لا تتنافى مع الذوق الجمالى ، لذلك كانت العمارة المعبر الأول عن الفن لدى المسلمين ، إلى جانب الأدوات التى يحتاجها الإنسان فى بيته أو فى عمله (من سجاد وأوانى وما إلى ذلك) .

فمن أهم العناصر التعبيرية التى استعملها الفن عند المسلمين ، الخط والزخرفة والمقرنصات إلى جانب الضوء باعتباره عنصراً من العناصر الأساسية فى التشكيل الفنى . فقد استطاعت هذه الفنون المتنوعة ، بالرغم من تعدد العناصر التعبيرية والمواد المستعملة ومن اختلاف المكان والزمان ، أن تحافظ على وحدتها وتميزها ، وإنما سمح بالإبداع فى هذه الأشكال لإضفاء مسحة على البناء تجعله موطن استجمام وتهيئ للعمل فى أرجاء الحياة .

ب- المؤسسات :

هناك فرق شاسع بين السلطة التى منحت للمهندس المعمارى فى تشكيل المجال وتغييب العناصر الأخرى الفاعلة كما هو معمول به الآن ، وبين الكيفية التى وزعت بها الأدوار على مختلف الأطراف الفاعلة والدور التنسيقى الذى تضطلع به الجهات المسؤولة على العملية العمرانية والبنيانية فى ظل مجتمع المسلمين الأصيل .

وأهم هذه الجهات المضطلعة بحركة العمران والبنيان فى المدينة الأصلية : الإمام أو الخليفة ومن يقوم مقامه ، وولاية المظالم ، وولاية القضاء ، وولاية الحسبة وشيوخ النظر أو الأمناء إلى جانب الفقهاء .

فمن مهام الإمام : بوصفه مسؤولاً فيما يخص هذين المجالين : الإشراف على التخطيط والتنظيم العامين للمدينة ، وإقامة المرافق الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والتحصينات العسكرية .

ومن مهام ولاية المظالم : بوصفها وظيفة تمزج بين سطوة السلطة ونصفة القضاء – تحتاج إلى علو وعظيم رهبة – ، النظر فى الشكاوى ، ورد المغصوبات وإقامة العقوبات التأديبية الزجرية ، والفض فى النزاعات والمظالم فى مجال العمران والبنيان .

وأما بالنسبة لولاية القضاء: فإن جملة ما يكلف به القاضى فى مجال العمران ، العمل على الكف عن التعدى فى الطرقات والأفنية ، وعن إخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأبنية ، والفصل فى تجاوزات خاصة بالبنيان ، أو خصومات متعلقة بالتزامات الجوار أو غيرها . أما أهل النظر ، وأهل المعرفة ، فأنهم بمثابة المساعدين والتقنيين لما يقومون به من معاينة العقار المتنازع عليه ، ووصف حالته بشكل يوضح ما التبس منه ، تمهيداً للحسم النهائى وفض النزاعات والحكم فيها الذى هو من اختصاص القاضى .

وأما ولاية الحسبة : فهى ولاية دينية بين القضاء والمظالم ، وقد تدخل فى مهام القاضى وقد تستقل عنه . فمن اختصاصات المحتسب فى مجال العمران والبنيان مراقبة أرباب الحرف بما فيهم المهندسين والبنائين وتقويم كيفية أدائهم لأعمالهم ومدى احترامهم لآداب مهنتهم ، وكذا مراقبة الأبنية والطرق .

وأما مهام الفقهاء : فتنحصر فى رصد مستجدات المجال العمرانى والبنيانى لإبداء رأيهم فيها وللإفتاء فيما أشكل من الأمور ، ممثلين بذلك سلطة اجتهادية تزود القضاة بالمستندات اللازمة ليتمكنوا من الفصل فى قضايات العمران والبنيان.

٤. منهجية الأستلهام من التراث العمانى والبنيانى :

مما يؤسف له فى عصرنا هذا ، أننا حينما نريد أن نبحث تأصيل هذا المجال نجد أنفسنا مضطرين للعودة إلى التاريخ حبيسى التراث العمرانى والبنيانى . والحق أن أهمية هذا التراث كامنة فى كونه يمثل حلولاً عملية لمشاكل طرحت فى زمانها وفى سياق مجتمع متميز نسبياً . هذا التميز هو الذى ينبغى أن نبحث عنه من خلال البحث عن " **النموذج المرجعى** " الذى نريد استلهامه لمدنية الغد ، نموذج يمكننا من تكوين مقارنة تحليلية ومفاهيمية للمشاكل الحضرية . فلا غرابة عندئذ من أن تتغير كل أدوات التحليل والممارسة المستعملة حالياً لتجسيد المبادئ المؤسسة لذلك النموذج المرجعى فى العمران

والبنيان . فهذه المبادئ هى الأساس التى تقوم عليه كل الأشكال الخاصة بالنسق الذى نريد بإنشاءه لمدينة المستقبل بحول الله .

والتصور الأساسى الذى يحكم هذا النموذج المرجعى الذى نقترحه يتمثل فى " **المشاركة** " ففى سياق هذا التجرد الجماعى يعبر كل من المعلم البناء أو " المهندس المعمارى " ، وشيخ النظر ، والمحتسب ، والقاضى ، والوالى أو الحاكم عن انتمائهم للمجتمع بالعمل على خدمته ، على أن لا يهيمن على هذا الانتماء هاجس تأطير المجتمع ، أو إخضاعة لسلطة أو لفكرة أو لملاء .

وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤل يفرض نفسه بإلحاح : **أى فراغ عمرانى نريد أن نعد ولأى مشروع مجتمعى** ؟ هذا هو الإشكال الذى يساهم النموذج المرجعى لحله . وبهذا فقط يتم رد الأعتبار للمدينة الأصلية كمنطلق للنموذج المثالى لمدينة الغد فى بلاد المسلمين .

ومن أجل هذه المهمة نذرنا أنفسنا منذ قيام المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية مع مطلع قرننا الهجرى هذا ، ومن أجل هذا أيضاً قامت الأقتراحات والمشاريع النظرية وأعدت الأطروحات فى انتظار أن نجد الآذان الصاغية والإرادة الحسنة المنفذة . والأمل معقود ، بعد الله عز وجل ، على القناعات أولاً وأخيراً ، فتشكل هذه القناعات هو منطلق ترجمتها فى الواقع .

إستنتاجات ومقتراحات :

١. الإستنتاجات :

أ. إن التوسع العمرانى الذى شهده المغرب عبر أطواره التاريخية بإستثناء الفترة الاستعمارية ، كان مستلهما من مبادئ الحرمة وحسن الجوار ودفع الضرر والقصد ، المستواحاة من الشريعة الإسلامية .

ب. إن المدن التاريخية الأصلية التى مازالت قائمة بالمغرب ، تمثل بعمرانها وبنيانها نموذجاً للبشرية جمعاء .

ت. إن العمران كمفهوم ، مجال لتبادل المصالح بين الناس كما ينسجم ومهمة الاستخلاف ، وإن القواعد الحاكمة له تحقق جلب المصالح ودفع المضار ، وتيسر المرافق ، وتعين على تدبير المجال . وان البنيان كبديل عن مصطلح " الهندسة المعمارية " الشائع اليوم يمكن من إقامة مجال تحقق فيه العبادة بمفهومها الشامل ويعكس حركة نوازل البناء .

ث. إن مختلف أنواع البنايات والمرافق العامة والخاصة روعيت فيها مقاصد الشريعة فى شموليتها ، وأخذت بعين الاعتبار أصولها ومبادئها وأحكامها وفلسفتها العامة .

٢. التوصيات :

أ. إستلهام " **نموذج مرجعى** " يستخدم أدوات تحليلية منسجمة ضمن نسق **تشاركى** ، تتجرد فيه الجماعة وتنصهر فى بوتقته كل الأطراف المساهمة فى العملية العمرانية والبنيانية ، وتتفاعل فيه كل الإبداعات .

ب. رد الأعتبار لمختلف الأطراف الفاعلة المشاركة فى تلك العملية من أعلى مستويات التنظيم إلى أدنى مستويات التنفيذ .

ت. توجيه استغلال الأراضى للبناء بعد حسن اختيار مواقعها ومواضعها ، وكذا استغلال العقار وعملية التصرف فيه ، وكيفية تقسيمه وضبط مواصفات مواد البناء وطرق صنعها ، وشكل البنيان بساطة وجمالاً ، والشروط المتعين توخيها فيها ، وتنظيم عملية التعاقد على البناء , وتنظيم موارد التمويل ومصارفه وطرق الاكتساب والاستعمال ، وضبط الأولويات وتحديدها.

ث. ضرورة تبنى المشروع وترجمته عملياً على ساحة الواقع مع الأخذ بعين الأعتبار مستجدات العصر فى الميدان.

والحمد لله رب العالمين

تم بفاس المحروسة بتاريخ السبت ١٣ شوال ١٤١٧هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٩٩٧ م

العربى بو عياد

فهرست

- **مقدمة**

١. تحديد مفهومى العمران والبنيان

أ- العمران

ب- البنيان

٢. المنطلقات الشرعية التى تحكم العمران والبنيان

أ- المقاصد

ب-الأصول والقواعد

- **الأصول**
- **القواعد**

ت- المبادئ

٣. الوسائل والمؤسسات التى تؤطر نظام التدبير العمرانى والبنيانى

أ- الوسائل

- **الأرض**
- **التمويل**
- **وسائل الإنجاز**
- **الشكل ومواد البناء**

ب- المؤسسات

٤. منهجية الاستلهام من التراث العمرانى والبنيانى

- **استنتاجات ومقترحات**

١-الاستنتاجات

٢-التوصيات

أمسية العمارة الإسلامية والتراث

المهرجان الوطنى للتراث والثقافة

المحافظة على التراث العمرانى : أهميته وسبل المحافظة عليه

د. أحمد محمد السيف

عضو هيئة التدريس – قسم التخطيط العمرانى

كلية العمارة والتخطيط – جامعة الملك سعود

شوال ١٤١٧ هـ **مارس ١٩٩٧ م**

المحافظة على التراث العمرانى : أهميته وسبل المحافظة عليه

١– مقدمة:

إن تعامل الإنسان مع البيئة العمرانية عبر التاريخ أو التمعن فى التكوينات العمرانية لشعوب سبقت يعطيه اتصالاً بهذه الشعوب وصورة ذهنية عن خبراتها مع البيئة المحيطة . هذا الإتصال يساعد الإنسان على فهم خبرات الماضى . الأمر الذى يهيئ له التغلب على الصعوبات التى تواجهه فى الحاضر والمستقبل ، والمحافظة على التراث العمرانى لها مدلول زمنى فى البيئة العمرانية ، فهى تربط شواهد وعناصر معينة بفترات زمنية فى الماضى . لذلك اعتبر كثير من المخططين والمصممين العمرانيين والمعماريين أن الزمن هو البعد الربع فى تصميم البيئة العمرانية ، وهو أيضاً عامل تصميمى مميز فى تكوين علاقة ذهنية مترابطة بين الإنسان والبيئة العمرانية .

وتهدف هذه الورقة إلى طرح مفهوم التراث العمرانى ، وتهدف أيضاً إلى الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالمحافظة على التراث العمرانى وهى : لماذا نحافظ على التراث العمرانى ؟ وكيف نستطيع أن نكون قادرين على اختيار ما هو مهم للمحافظة عليه ؟ وهل يجب علينا أن نحافظ على كل شئ من الماضى ؟ وما هى أهم الإعتبارات للحفاظ على التراث العمرانى . كما تناقش الورقة بدائل تمويل مشروعات المحافظة على التراث العمرانى فى المملكة .

٢– مفهوم المحافظة على التراث العمرانى .

التراث العمرانى هو رمز لتطور الإنسان عبر التاريخ ، وهو يعبر عن القدرات التى وصل إليها الإنسان فى التغلب على بيئته المحيطة به ، وكلمة التراث تعنى الشئ المتوارث عبر الأجيال ، وهى كلمة واسعة المعنى ولكنها تعنى الأهمية الإجتماعية أو الحضارية أو السياسية أو الدينية للشئ المتوارث .

والتراث المعمارى يختلف عن الأثر المعمارى . فكما ورد فى معجم لسان العرب أن كلمة الأثر تعنى بقية الشئ وجمعها آثار ، وهى شواهد على حضارات قد سبقت وقتنا الحاضر . أما التراث المعمارى فهو يرتبط بتجربة عمرانية مربها الإنسان ، وتولدت عن هذه التجربة معانى وقيم وهوية عمرانية ارتبط بها الإنسان . لذلك فالتراث العمرانى هو تتابع لتجربة وقيم حضارية واجتماعية ودينية بين الأجيال . وهو يستجيب لمتطلبات العصر الحديث بعد تطوير تقنيته ليواكب تلك المتطلبات .

وتكمن أهمية التراث العمرانى فى ارتباطه بالتغير العمرانى Urban Change بنوعيه الفيزيقى Physical Change والغير فيزيقى Non- Physical Change . فكما كانت درجة التغير فى البيئة العمرانية كبيرة وجذرية أو سريعة كلما زادت أهمية المحافظة على التراث العمرانى والرغبة لدى الشعوب فى التحكم فى درجة وحجم التغير سواء الفيزيقى أو غير الفيزيقى . ويقصد هنا بالتغير الفيزيقى ذلك التغير الذى يمس الخواص المحسوسة فى البيئة العمرانية ، أما التغير غير الفيزيقى فيشمل كل ما يتعلق بأنشطة الناس والقيم الحضارية التى يستخدمونها فى تعاملهم مع البيئة العمرانية .

وتشمل المحافظة على التراث العمرانى ثلاث مركبات أساسية هى : الوقت Time والتغير Change والقيم Values ، وتشكل هذه المركبات الثلاث ما يسمى بمعادلة المحافظة على التراث العمرانى ، وتشكل أيضاً رؤوساً لمثلث

متساوى الأضلاع ، وتستوجب العلاقة بينها التوازن فى تمثيلها فى البيئة العمرانية ، وفى حالة اختلال هذا التوازن تحدث صعوبات تجعل من المحافظة على التراث هدفاً صعباً أو غير واضح التحقيق (انظر الشكل) .

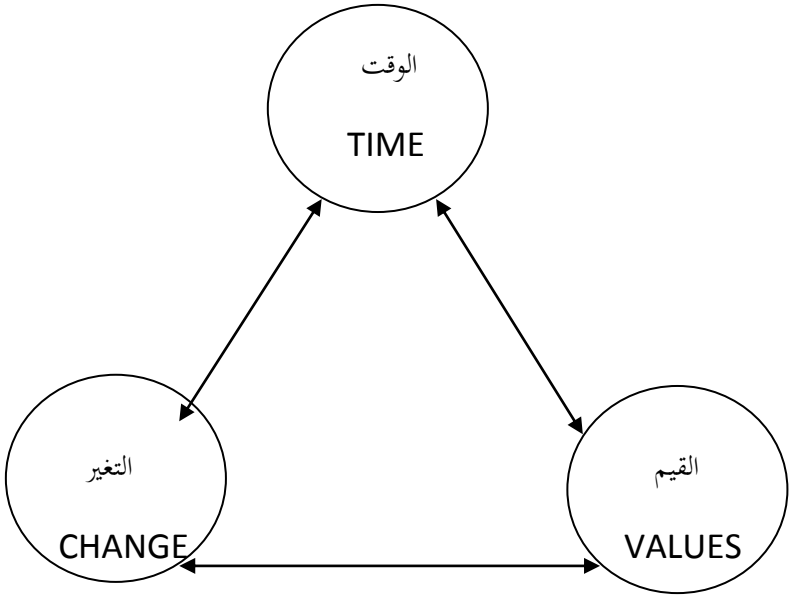

٢-١ الوقت – TIME .

الوقت هو أحد مركبات المحافظة على التراث العمرانى ، ويعكس الحفاظ على التراث العمرانى مفهوماً زمنياً مهماً فى البيئة العمرانية ، فهل يعطى صوراً ذهنية وحسية لحضارات سبقت ويربط الإنسان بعناصر زمنية متمثلة فى المنشآت العمرانية من الأجيال السابقة .

وقدم Lynch فى كتابة "What Time is This Place ?" مفهوم الوقت كبعد رابع فى البيئة العمرانية ، وأسند Lynch فى تحليلاته على شواهد ومتغيرات فيزيقية ونفسية واجتماعية وطبيعية فى البيئة العمرانية ، والبيئة العمرانية القديمة مرجع زمنى لعناصر وزموز معمارية بنيت فى الزمن الماضى وحلل Werner & Altman فى مقالهما " Temporal Aspects of Homes" خاصية الزمن فى البيئة العمرانية ووصفاها بخاصيتين : أولهما خطية Linear Quality والمقصود بها تتابع رحلة الزمن من الماضى إلى الحاضر إلى المستقبل ، وهذه الخاصية تعنى أن الأمور التى تحدث فى الزمن يصعب تصحيح الخطأ فيها . أما الخاصية الثانية للزمن فى البيئة العمرانية فهى متكررة Cyclical Quality ففى حياة الإنسان هناك حوادث يتكرر حدوثها مثل فصول السنة أو مناسبات الأعياد أو غير ذلك من الأحداث ، والمحافظة على التراث العمرانى كمفهوم زمنى فى البيئة العمرانية يرتبط بالخاصية الأولى للزمن ، فالخطأ فيه – كإزالته مثل – لا يمكن استراجاعه .

٢-٢ التغير CHANGE .

التغير فى البيئة العمرانية يقصد به حدوث تغيرات فيها تتعارض مع استمرارية النمط العمرانى القديم بخواصه الفيزيقية وغير الفيزيقية ، والنمو العمرانى السريع للمدن أو مشاريع التجديد العمرانى المقتبسة لأفكار عمرانية حديثة تهدد مشاريع الحفاظ على التراث العمرانى ، والتغير فيها قد يكون جذرياً وسريعاً مما يصعب معه تلافى الأخطار ، وبالتالى ضياع الهوية العمرانية والإجتماعية .

والتحكم فى التغير العمرانى معيار تخطيطى مطلوب يجب التأكيد عليه فى حالات النمو السريع للمدن . وهذا التحكم يعطى فرصة للسيطرة على سرعة وحجم التغير ، وبالتالى يمكن تلافى الأخطاء وتقويم مراحل النمو العمرانى للمدن ، ونستطيع القول أن التغير العمرانى المتدرج والعقلانى يعطى فرصة للشعوب فى المحافظة على هويتها العمرانية وقيمها الحضارية تجاه البيئة العمرانية .

٢-٣ القيم الإنسانية HUMAN VALUES .

القيم الحضارية للشعوب هى المركب الثالث لمعادلة المحافظة على التراث العمرانى . ذلك أن الشعوب تحرص على تتابع قيمها وإنعكاساتها فى البيئة العمرانية ، وتبحث الأمم عادة عن السبل الكفيلة بتتابع القيم الحضارية والإجتماعية ، وتحرص أيضاً على إيصالها إلى الأجيال القادمة بأمل تبنيهم لها . لذلك ينبغى تحقيق معيار الإستمرارية لذلك ينبغى تحقيق معيار الإستمرارية Continuity فى القيم الإنسانية تجاه البيئة العمرانية .

٣- لماذا نحافظ على التراث العمرانى القديم .

يشكل كثير من العامة ومحدودى المعرفة بأهمية وجدوى المحافظة على التراث العمرانى القديم . بل ويذهب كثير منهم إلى إبراز سلبيات اجتماعية وعمرانية واقتصادية من مشاريع المحافظة على التراث العمرانى ، ومما يساعد هؤلاء هو فشل كثير من برامج ومشاريع المحافظة على التراث العمرانى وعدم تخطيها التقارير المقدمة لها ، ولكن الوعى لدى العامة والمتخصصين – بحمد الله – بدأ بالنضوج تجاه أهمية المحافظة على التراث العمرانى ، والسبب فى ذلك تفهم هذه الفئات للجوانب الوطنية تجاه المحافظة على التراث العمرانى وهى :

٣-١ الجوانب الإقتصادية .

المحافظة على التراث العمرانى لمعالم وتكوينات معمارية ذات مدلول حضارى أو سياسى أو دينى مرتبط بحياه الشعوب يمكن أن تكون ذات مردود اقتصادى . فمشاريع إعادة التأهيل العمرانى للمناطق العمرانية القديمة أبرزت جدوى اقتصادية جيدة فى زيادة الإنتاج المحلى لمثل هذه المناطق وحفظ القاعدة الإقتصادية لها عن طريق تشجيع بعض الصناعات الحرفية القديمة أو الأنشطة الترفيهية أو توجيه السياحة الداخلية ، ولعل ترك المناطق العمرانية القديمة بدون إعادة تأهيل يسبب تغير التركيبة الإجتماعية وتدهور أسعار العقارات فى مثل هذه المناطق مما يؤدى إلى الخسائر الإقتصادية والإجتماعية .

٣-٢ الجوانب الترفيهية والترويحية .

يستمتع الإنسان عادة بأى عناصر تربطه بالماضى . ذلك لأن الماضى يحوى ذكريات Memories وتضحيات وتجارب حققها الإنسان فى حياته . كذلك فإن الفرص والأنشطة المعتمدة على برامج ترفيهية وسياحية تحسن كثيراً من الحالة الإجتماعية والإقتصادية للسكان القاطنين فى أو حول المناطق المراد المحافظة عليها .

٣-٣ الجوانب الروحية .

هناك روابط روحية يحرص عليها الإنسان فى حياته مثل ارتباطه بالماضى . لذلك حرص الإنسان على الوسائل التى تربطه بالماضىCommunicational Linkages ، ومن هذه الروابط المحافظة على التراث العمرانى القديم الذى يوفر المعنى الروحى الذى يربط تعامل الإنسان مع البيئة العمرانية .

٣-٤ الجوانب العلمية .

المحافظة على التراث العمرانى هو فى الحقيقة تثقيف للعامة ، وربطهم بعناصر ومعانى فيزيقية من الماضى . وهذه العناصر تعطى صورة مقروءة تؤدى دور التاريخ المكتوب فى الكتب ، والمحافظة على التراث العمرانى أيضاً يكون معرفة تساعد على تفهم صعوبات الحاضر والتنبؤ لأحتياجات المستقبل .

ويعتقد كثير من الباحثين والمهتمين بعلوم المحافظة على التراث أن الماضى يساعد على تفسير عوامل معينة ويلخص تجارب ويساعد على تطور وتتابع تعامل الإنسان مع البيئة العمرانية ، وتنقل التكوينات العمرانية القديمة رسالة ذهنية ذات معنى أكثر من التاريخ المسطور . خاصة أن كثيراً من الناس تحب أن تشاهد أكثر مما تقرأ . لذلك اعتبر كثير من المتخصصين فى الحفاظ على التراث العمرانى أنه وسيلة تعليمية ثلاثية الأبعاد .

٣-٥ الجوانب الإقتصادية والإجتماعية .

اعتبر كثير من الباحثين أن التركيبة الإجتماعية الإقتصادية للمناطق المحافظ عليها من أهم العناصر الأساسية فى نجاح برامج المحافظة على التراث العمرانى . كذلك فإن فرص العمل والنشاطات الإقتصادية الناتجة عن إعادة تأهيل المناطق القديمة تعتبر مؤشرات اقتصادية لهذه البرامج . حيث أن مشاريع المحافظة على التراث وإعادة تأهيله يوفر فرص عمل للسكان ويساهم فى ايجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص وفى زيادة قيمة العقارات فى هذه المناطق .

وبعد هذا العرض لأهم القيم المستفادة من المحافظة على التراث العمرانى نستطيع القول أن :

١- المحافظة على التراث العمرانى يعتبر رابطاً فيزيقياً بالماضى يبين مدى التطور والتقنية فى تعامل هذه الشعوب مع البيئة المحيطة .

٢- التراث العمرانى يبين عناصر التشابه والإختلاف بين الأجيال فى طريقة التعامل مع البيئة العمرانية ومدى استمرارية الإرتباط والفهم للعناصر المكونة لها .

٣- المحافظة على التراث العمرانى يبين مدى تعهدنا للحفاظ على توارث القيم الإجتماعية والحضارية لشعوبنا .

٤- التراث العمرانى يعطى لمدننا الحق فى أن تصبح جميلة وذات هوية تتصل بهوية الشعوب التى تسكن فيها .

٥- فى المحافظة على التراث العمرانى حفظ وتتابع قيم اجتماعية وإنسانية وخبرات وصل لها الإنسان فى الماضى لتساعد إنسان الحاضر فى التعامل مع حالات مشابهة أو جديدة .

٤- ما الذى يجب المحافظة عليه .

إن طرح موضوع تحديد العناصر أو المناطق العمرانية التى يجب المحافظة عليها أمر فى غاية الأهمية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أنه بإسم المحافظة على التراث العمرانى تم الحفاظ على مبانى ومناطق كثيرة ليس لها معنى أو قيمة فى حياة الشعوب ، وتحت مظلة التجديد العمرانى هدمت مناطق عمرانية ذات قيمة تاريخية وعمرانية واجتماعية ونحن كبشر لدينا قدرة محدودة فى تذكر التاريخ .

لذلك فإنه عندما نحافظ على كل شئ من الماضى فإن ذاكرتنا سوف تكون مثقلة وسوف نتخبط فى كمية كبيرة من المعلومات التى يصعب فهمها .

وللأجابة على السؤال المطروح ما الذى ينبغى المحافظة عليه ؟ نستطيع القول أنه ينبغى علينا أن نكون حريصين فى اختيار ما هو مهم من التاريخ وهو مايسميه كثير من المختصين بالمحافظة على التراث العمرانى بـ Selective Approach ، وهذا الإتجاه يقترح ضرورة إيجاد معايير معينة تساعد فى اتخاذ القرار الخاص بكيفية اختيار ما يتم المحافظة عليه ، ويمكن تلخيص أهم هذه المعايير فى الآتى .

٤-١ المعيار التاريخى .

يفترض هذا المعيار وجود قيمة تاريخية للمبنى أو المنطقة العمرانية المراد المحافظة عليها . لذلك ينبغى السؤال هل للمبنى أو المنطقة العمرانية صلة بحضارة المجتمع أو بمرحلة تاريخية معينة ، أو ذو اتصال بمعنى دينى ، أو تختص بإبراز أنشطة ذات طابع تراثى ويخشى أن تندثر ويهجرها الناس .

٤-٢ المعيار المعمارى .

يفترض هذا المعيار قيمة معمارية للمبنى أو المنطقة العمرانية . لذلك ينبغى السؤال هل المبنى أو المنطقة العمرانية ذات قيمة معمارية أو عمرانية . هل تمثل نمطاً معمارياً مميزاً أو حقبة زمنية معينة أو تحتوى على قيم وأسس تصميمية وتخطيطية تفيد فى وضع معايير تصميمية وتخطيطية لاستعمالها فى تصميم وتخطيط مناطق جديدة .

٤-٣ المعيار الإقتصادى .

يفترض هذا المعيار وجود تركيبة اقتصادية للمنطقة المراد المحافظة عليها . مثل تركز صناعات وحرف معينة . كذلك يفترض هذا المعيار وجود جدوى اقتصادية من ذلك . لذلك ينبغى السؤال هل هناك تركز لأنشطة اقتصادية تراثية يخشى من اندثارها ، وهل من المجدى اقتصادياً القيام بالمشروع ، وهل ستزيد قيمة العقار أو المنطقة بمجرد المحافظة عليها ، وتقل قيمتها الإقتصادية فى حالة إزالتها .

٥. أهم الصعوبات التى تواجه مشاريع المحافظة على التراث العمرانى .

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التى تواجه مشاريع المحافظة على التراث العمرانى بالآتى :

١. المحافظة على التراث العمرانى يتطلب قناعة على مستوى صناع القرار التخطيطى بأهمية المحافظة على التراث ويتطلب كذلك دعماً مالياً وفنياً يكفل تنفيذ الخطط والبرامج المقترحة ، وقلة هذين الدعمين يشكل صعوبة يجب التغلب عليها .

٢. المبانى المتهدمة والمهجورة فى المناطق العمرانية القديمة تشكل خطراً على حياة السكان ، وقد يتم اتخاذ قرار سريع بهدمها ومن ثم زوال القيم المنشودة منها .

٣. تعارض كثير من أنظمة البناء الحالية مع الأنماط العمرانية التقليدية لهذه المناطق ، الأمر الذى يقلل من رغبة الملاك فى إعادة تأهيلها .

٤. قدم ملكيات المبانى يسبب تعدد ملاكها ، وبالتالى تعقد إمكانية وصول ملاك العقار الواحد إلى قرار يكفل تطوير المبنى .

٥. تعارض كثير من المبانى القديمة مع متطلبات التقنية الحديثة . مما يتطلب إعادة تأهيلها فى أن تستطيع مواكبة متطلبات هذه التقنية .

٦. ضعف الوعى الثقافى لأهمية التراث العمرانى لدى المجتمعات خاصة فى الدول النامية وذلك لإنشغالها بتحقيق متطلبات تنموية أكثر إلحاحاً .

٧. تغير هيكل التركيبة الإجتماعية الإقتصادية للمناطق العمرانية القديمة ، وبالتالى فقدان هذه المناطق الحيوية والهوية العمرانية .

٨. عدم وجود قاعدة اقتصادية للمناطق المراد المحافظة عليها مما يضعف التنمية العمرانية فيها ، ويجعلها مناطق غير منتجة اقتصادياً أو مشجعة على الإستثمار .

٩. ربط برامج إعادة تأهيل المناطق القديمة بنشاطات ترفيهية وسياحية فقط مما يضعف من نجاح هذه البرامج . حيث أن هناك كثيراً من الأنشطة الأخرى التى يجب تشجيعها مثل الإستعمالات التجارية والمكتبية والسكنية .

٦- البدائل المختلفة للمحافظة على التراث العمرانى القديم .

يخطئ الكثير من المهتمين بالمحافظة على التراث العمرانى الفهم بأن المحافظة على التراث العمرانى القديم يقصد بها أما المحافظة فقط أو المحافظة مع الترميم ، وحجة هؤلاء أنه من الصعب توافق هذه المناطق مع متطلبات العصر الحديث، والسؤال الذى يطرح نفسه هل سوف نحافظ على جميع المناطق العمرانية القديمة ولا نقوم بإستخدامها؟ وإن لم نحافظ عليها جميعاً هل سوف نقوم بإختيار جزء منها وإزالة المناطق الأخرى وإحلالها بأخرى حديثه ؟

والحقيقة أن المحافظة على التراث العمرانى تشمل ثلاثة بدائل رئيسية وهى المحافظة فقط Preservation والمحافظة مع الترميم Conservation وإعادة التأهيل Restoration .

فالمحافظة فقط تشمل المحافظة على المبانى والمناطق العمرانية بحالتها القديمة ، والمحافظة مع الترميم تشمل المحافظة على المبانى والمناطق العمرانية وإعادة ترميمها لتصبح بصورتها القديمة ، أما إعادة التأهيل فتشمل ترميم المبانى والمناطق العمرانية وإضافة استخدامات لها ، وأن لزم الأمر إضافة بعض التقنية الحديثة لها حتى تستطيع مواكبة المتطلبات الحديثة فى الإستخدام .

٧- نموذج للمحافظة على التراث العمرانى فى المملكة .

يحتوى النموذج المقترح للمحافظة على التراث العمرانى فى المملكة المحافظة على المناطق العمرانية القديمة وإعادة تأهيلها واستمرارية وتتابع النمط العمرانى القديم فى التنمية العمرانية الحديثة .

ويفترض هذا النموذج تتابع النمط العمرانى القديم بصور المحافظة الثلاث (المحافظة فقط ، المحافظة مع الترميم ، وإعادة التأهيل) ، مع التركيز على مشاريع إعادة التأهيل العمرانى وتكوين قاعدة اقتصادية لمثل هذه المناطق ، وهذا الإهتمام سوف يوفر أمثلة تخطيطية ومعمارية جيدة للتنمية العمرانية المستقبلية .

وبناء على هذا الأساس يتكون النموذج من محورين متوازيين . يركز المحور الأول على المحافظة على المناطق العمرانية القديمة ، ويركز المحور الآخر للنموذج على توجيه التصميم العمرانى للمناطق الحديثة للأقتباس من المعايير التصميمية والتخطيطية للنمط العمرانى القديم ، وذلك عن طريق تبنى نظم بناء تعتمد على الأسس التصميمية للنمط العمرانى القديم ، وكذلك على تفهم المصممين والمخططين للأسس والمعايير التصميمية القديمة، وهذا النموذج يشجع على التكامل فى عملية الحفاظ على التراث العمرانى بين البيئة القديمة والبيئة الحديثة . الأمر الذى يكفل استمرارية القيم الحضارية وتقوية المعنى والهوية العمرانية (انظر الشكل) .

٨- التمويل المالى لمشاريع المحافظة على التراث العمرانى .

يعتبر تمويل مشاريع المحافظة على التراث العمرانى حجر الزاوية فى نجاح أو فشل مثل هذه المشاريع . ففى غياب الدعم المالى تصبح هذه المشاريع دراسات لا تتعدى أرفف المكتبات ، وبالنظر إلى الأطراف ذات العلاقة بمشاريع المحافظة على التراث العمرانى القديم . يمكن حصرهم فى ثلاث أطراف رئيسية هى : القطاع الحكومى والخاص وملاك العقارات فى هذه المناطق . فالقطاع الحكومى لا يستطيع وحده تمويل جميع مشاريع الحفاظ على التراث العمرانى ، والقطاع الخاص يبحث عن تطوير هذه المناطق ولكن بشرط وجود قاعدة استثمارية وضمان عائد جيد ، أما ملاك العقارات فإنهم لا يستطيعون بأنفسهم تولى مثل هذه المشاريع . إذن لا بد من التفكير فى طريقة لتمويل هذه المشاريع يكون أساسها المسئولية الوطنية من جميع الأطراف تجاه حفظ القيم الحضارية وهوية المنطقة العمرانية ، ويكون أساسها أيضاً قاعدة اقتصادية . حتى يتسنى تحويل هذه المناطق من مناطق فقدت الحيوية الإقتصادية العمرانية إلى مناطق عمرانية ذات حيوية اقتصادية مشجعة للتنمية العمرانية والإقتصادية ، ولنجاح تمويل هذه المشروعات يقترح الآتى :-

١) قيام شركات مساهمة يكون مؤسسيها ملاك العقارات والقطاع الخاص وبإشراف القطاع الحكومى حتى يتم ضمان القيم الأساسية فى هذه المشاريع .

٢) أن يكون الأساس فى مشاريع المحافظة على التراث العمرانى القديم إعادة التأهيل حتى يتم ضمان القاعدتين الإقتصادية والإجتماعية .

٣) بالنسبة للمناطق التى تمثل أهمية وطنية (آثار) ويتعذر إعادة تأهيلها فإنها تطور ضمن المناطق المحيطة بها ، على أن يتولى القطاع الحكومى الإشراف عليها ويتولى القطاع الخاص إدراة وتمويل المناطق المحيطة بها ضمن مشروع عمرانى متكامل .

٩- الخاتمة :

المحافظة على التراث العمرانى فى وقتنا الحاضر تحيط به محددات تخطيطية وإدارية وفنية كثيرة الأمر الذى يستوجب بحثها وإعداد خطط للتعامل معها ، والمحافظة على التراث العمرانى لا تعنى المحافظة على التراث العمرانى القديم فقط ، بل تتابع الأسس والمعايير التصميمية والتخطيطية القديمة فى الأنماط العمرانية الحديثة . وتخرج هذه الورقة بعدة توصيات هى :

- زيادة التوعية الإعلامية بأهمية المحافظة على التراث العمرانى ، وربط تلك التوعية بالقيم الإجتماعية والحضارية للمجتمعات .
- إقتراح استعمالات أراضى خاصة وأنظمة بناء تشجع على التعامل مع هذه المناطق وتضفى الحيوية عليها .
- التعاون بين الجامعات والهيئات الحكومية من جهة ، والقطاع الخاص من جهة أخرى فى إعداد الدراسات الخاصة ببرامج المحافظة على التراث ، ومتابعة تنفيذها إلى حيز الوجود .
- إيجاد قاعدة اقتصادية للمناطق المحافظ عليها تساهم فى حفظ وإعادة التركيبة الإجتماعية .
- المحافظة على التراث لا تعنى المحافظة على المناطق القديمة فقط ، ولكن تتابع الأنماط العمرانية القديمة فى المناطق العمرانية الحديثة .
- إستمرار عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لمناقشة القضايا والمحددات التخطيطية التى تواجه مشاريع المحافظة على التراث العمرانى .

References:

Al – Saif, Ahmed."Residents' Satisfaction in low-middle and upper-middle income contemporary Saudi Housing Environments: The case of Riyadh." Ph.D. dissertation, Ithaca, NY: Cornell University, 1994

Al – Hathloul, Saleh." Tradition, Continuity, and Change in the Physical Environments." Ph.D. dissertation, Cambridge, Mass: MIT, 1981

Lynch, Kevin. "What Time is This Place?" Cambridge, Mass: MIT, 1972

Williams, Norman; Kellogge, Edmund; Gilbert, Frank (eds.) Reading in Historic Preservation. NJ: Rutgers, 1983

Werner, Carol; Altman, Irwin; Oxley, Diana " Temporal Aspects of Homes: A Transational Perspective." In I. Altman and C. Werner (eds.), Human Behavior and Environment: Advances in Theory and Research. Vol.8, NY, NY: Plenum, 1985 PP 1-32

طرق استنباط الأحكام الشرعية وعمارة المسجد

إن من أبرز ما قدمته عمارة الحضارة الإسلامية هو المسجد ، فبالرغم من وظيفته المتمثلة فى كونه مكاناً لأداء الصلاة التى لا يختلف أدائها من مكان إلى مكان ، إلا أن عمارة المسجد قد أختلفت من مكان إلى مكان ، فهناك المسجد المتعدد الأعمدة ، وكذلك متعدد القباب وآخر ذو الايوانات .

كيف يفسر ذلك الأختلاف ؟

إن تفسير ذلك يعزى إلى الأصول والطرق المتخذة فى استنباط الأحكام الشرعية والتى تأخذ فى الأعتبار خاصية المكان من اختلاف الشعوب والمكان والزمان .

هذه الورقة سوف تبين العلاقة بين أصول وطرق استنباط الأحكام الشرعية التى أدت إلى بعض أوجه التماثل والأختلاف من جهة وكذلك إبتداع بعض العناصر المعمارية من جهة أخرى .

فالتماثل والأختلاف والابتداع كلها مجتمعة معاً صنعت تلك العمارة التى انسجمت مع طبيعة الشعوب والمكان والزمان .

د. أسامه الجوهرى

عضو هيئة التدريس بقسم العمارة وعلوم البناء

كلية العمارة والتخطيط